

انتخابات الرئاسة الأمريكية والحرب على العراق

إن تورط أمريكا في الحرب على العراق، وفشل القوات العسكرية الأمريكية في حسم الحرب لصالحها، تسبب في ارتفاع حدة الانتقادات الموجهة للرئيس بوش وللحرب على السواء. وفي ضوء تزايد تكاليف الحرب من النواحي المالية والبشرية، وتكشف الكثير من الأكاذيب المتعلقة بها والتي استخدمت لتبريرها، فإن مشروعة الحرب أصبحت موضع شك كبير. ولقد تسبب هذا في دفع قطاعات كبيرة من الشعب الأمريكي إلى الوقوف ضد الحرب والتصويت لصالح المرشحين المناوئين لها والمطالبين بوقفها، وهذا أدى بدوره لسيطرة الحزب الديمقراطي المعارض على مجلسي الكونجرس في الانتخابات التشريعية التي أجريت في أواخر العام الماضي.

لقد كان بإمكان الرئيس بوش أن يعترف بأخطائه، وأن يحاول جعل الحرب على العراق قضية وطنية يتجمع الشعب الأمريكي من حولها، إلا أن عناده وعنجهيته حالت دون ذلك. وفي الواقع، اتجه الرئيس بوش منذ تسلمه مقاليد الحكم في عام 2001 إلى اتخاذ مواقف حزبية وعقائدية منحازة، ليس في مقدورها توحيد الشعب ولا إقناع المعارضة السياسية بأنه رئيس لأمريكا بكل أطيافها السياسية والفكرية. وكما قال المخطط الاستراتيجي الذي قاد حملات بوش الانتخابية، إن الرئيس عزل نفسه عن الشعب وحتى عن الكثيرين من أعوانه، وأنه أصبح طرفاً في الصراع، يعمل على زيادة حدة التمحور داخل أمريكا بدلاً من العمل على تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة فيها. وفي الواقع، كانت حرب بوش على العراق سبباً في حدوث تمحور حاد داخل الاتحاد الأوروبي أيضاً، حيث اتجهت بعض دوله مثل بريطانيا وإسبانيا إلى المشاركة في الحرب، واتجه بعضها الآخر كألمانيا وفرنسا لمعارضة الحرب ورفض دعوة المشاركة فيها.

قال السياسي الأمريكي المخضرم السيد لي هاملتون، والذي ترأس مع جيمس بيكر لجنة دراسة الوضع في العراق، إن السياسي الجيد هو شخص قادر على تحقيق توافق في الرأي حول القضايا الهامة. وفي ضوء هذا التعريف للسياسي الجيد والقائد المتمرس، يصبح لزاماً علينا أن نحكم على الرئيس بوش بالفشل كسياسي جيد وقائد مؤهل لتحمل مسؤوليات الحكم في دولة عظمى. إذ تشير الكثير من الدلائل والحقائق على أرض الواقع إلى أن بوش ساهم في تعميق حالة التمحور السياسي والعقائدي التي تعاني منها أمريكا بوجه عام، وهي حالة تزداد حدة يوماً بعد اليوم بسبب تشدد الرئيس من ناحية فيما يتعلق بضرورة استمرار الحرب على العراق، وتشدد الديمقراطيين من ناحية ثانية فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحرب وسحب القوات الأمريكية في القريب العاجل.

وعلى الرغم من أن الرئيس بوش يعتبر التصلب في الرأي هو من صفات القيادة القوية التي تتمتع بالثقة بالنفس، إلا أن بعض المحللين السياسيين يعتبرونه أضعف رؤساء أمريكا على الإطلاق. ويعود السبب في ذلك إلى فشله في استغلال الفرصة التاريخية التي سنحت لأمريكا لترسيخ قيادتها في العالم ونشر قيمها وتأكيد زعامتها على أساس من العدل الذي يعي مشاكل الغير ويعمل على حلها والتعامل معها بجديّة وأمانة. ولقد وصف وزير المالية الأمريكي السابق

الرئيس بوش بالرجل الأعمى، حيث قال: كان بوش يجلس في مجلس الوزراء كأعمى لا يرى ما يدور حوله، يحيط به رجال مصابين بالطرش لا يسمعون شيئاً مما يقال.

حين قامت لجنة دراسة الوضع في العراق بكتابة تقريرها، والذي يطلق عليه تقرير بيكر - هاملتون، حاولت تلك اللجنة الخروج باقتراحات تمثل حلاً وسطاً بين المطالبين بوقف الحرب فوراً والداعين إلى استمرارها حتى تتحقق الأهداف التي قامت من أجلها. لكن الرئيس بوش رفض التوصيات التي اقترحها التقرير، وبالتالي جعل الحرب، ومن حيث لا يدري، قضية رئاسية بدلاً من أن تكون قضية وطنية. ولما كانت المعارضة السياسية قد دأبت على القول بأن الحرب هي مشروع يتحمل الرئيس بوش مسؤوليته لوحده، فإن موقف الرئيس من تقرير بيكر - هاملتون لم يزعج الديمقراطيين كثيراً. وفي الواقع، ومنذ صدور ذلك التقرير، لم يتوانى الديمقراطيون عن تحميل الرئيس بوش مسؤولية الخسائر الأمريكية الباهظة في الأرواح والمال، والتسبب في تدهور سمعة ومصداقية أمريكا على الساحة الدولية، وتعميق حالة التمحور داخل أمريكا من خلال الانحياز لجانب الأغنياء والمتدينين.

وبينما يصر الرئيس بوش على مواصلة العمليات العسكرية في العراق، تتصاعد موجة المعارضة الشعبية للحرب. ولما كان من غير الممكن أن ينجح أي عضو في الكونجرس بالاحتفاظ بمقعده في الانتخابات القادمة دون الحصول على رضا الناخبين المقيمين في دائرته الانتخابية، فإن تصاعد موجة المعارضة الشعبية للحرب دفعت العديد من أعضاء الحزب الجمهوري، أي حزب الرئيس بوش، إلى التخلي عنه وعن برنامجه المتعلق بالحرب. وهذا يعني أن من المتوقع أن تزداد عزلة الرئيس بوش مع تتابع الأيام واقتراب موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة، خاصة إذا لم تنجح الخطة الأمنية الجديدة في تحقيق أهدافها، أو إحراز تحسن ملموس في الحالة الأمنية في العراق خلال فترة زمنية قصيرة.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن الحرب على العراق وفي العراق ستكون القضية الأولى في الحملة الانتخابية التشريعية والرئاسية القادمة، وأن الموقف الشعبي سيكون حدياً إلى درجة كبيرة. وهذا يعني أن الانتخابات القادمة قد تشهد تمحوراً كبيراً في المواقف المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية أكثر من أيه انتخابات سابقة. وعلى سبيل المثال، بينما كان المرشح الجمهوري السناتور جون مكين أقوى المرشحين الجمهوريين قبل أسابيع أصبح اليوم أضعف المرشحين، وذلك بسبب دفاعه عن مبدأ عدم الانسحاب من العراق وتأنيده لزيادة عدد القوات الأمريكية هناك. أما المرشحون الديمقراطيون، فإنهم يقفون جميعاً ضد الحرب ويطالبون بسحب القوات العسكرية من العراق. وحيث أن الحرب على العراق ستكون القضية التي ستحدد فرص نجاح أي مرشح في الانتخابات القادمة، فإن الحزبين سيحاولان التوصل إلى حل وسط بشأن الحرب في العراق في موعد أقصاه ربيع العام القادم، وأن مدى نجاح الخطة الأمنية سيلعب دوراً هاماً في تحديد طبيعة ذلك الاتفاق.

للنشر يوم 1-5-2007